

جامعة القدس
القدس - فلسطين
كلية الدراسات العليا

هيكل التكلفة و التعرف في مؤسسات المياه في الضفة الغربية

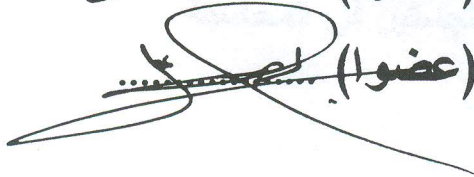
إعداد

إبراهيم أحمد خليل صافي

إشراف

أ.د. نضال رشيد صبري

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 15-7-2000

 (مشرفا)	نضال صبري	الأستاذ الدكتور
 (عضوا)	محمود الجعفري	الدكتور
 (عضوا)	نصر عبدالكريم	الدكتور

المحتويات

الصفحة	الموضوع
--	العنوان
--	قرار المناقشة
أ	عرفان والتزام
ب	الإهداء
ج	ملخص الدراسة
ح	ABSTRACT
ك	المحتويات
ن	قائمة الجداول
ن	قوائم التكلفة
س	ملخص التكاليف
س	منحنيات جداول التكاليف
س	نماذج الايراد والعجز

الفصل الأول

+++++

2	المقدمة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
6	أسئلة الدراسة
7	المصطلحات والتعريفات

الفصل الثاني

+++++

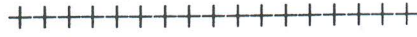
10	مراجعة أدبيات البحث
11	الدراسات في فلسطين
17	الدراسات خارج فلسطين

الفصل الثالث

+++++

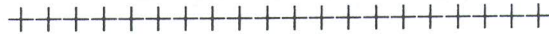
24	اجراءات الدراسة
24	مقدمة
25	مجتمع الدراسة
26	عينة الدراسة
29	أسلوب البحث
32	أداة الدراسة

الفصل الرابع



34	تحليل النتائج
35	بلدية نابلس
43	مصلحة مياه رام الله
52	سلطة مياه بيت لحم
60	بلدية الخليل
73	عناصر تكاليف الإنتاج
86	العلاقة بين الإيرادات والتكاليف
94	اليات تخفيض الفاقد

الفصل الخامس



96	الخلاصة
101	نتائج الدراسة
104	توصيات الدراسة
--	-المراجع بالعربية
--	-المراجع بالإنجليزية
--	-الملاحق

ملخص الدراسة

لقد هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على هيكل التكلفة و التعرف من خلال تحليل تكلفة إنتاج وبيع وتوزيع متر المكعب من المياه وعلاقته بالتعرفة السائدة في مؤسسات المياه في الضفة الغربية، وقد تركز البحث في التعرف على طبيعة أقسام المياه العاملة في بلديات ومؤسسات مياه الضفة الغربية، كما تم عرض قوائم التكاليف الخاصة بهذه الأقسام، والتي بدورها مكنت الباحث من تحديد تكلفة المتر المكعب المباع من المياه للمؤسسات موضوع العينة في فترة البحث والدراسة (1995-1998)، وذلك بغية تحديد طبيعة العلاقة بين التعرفة وبين التكلفة الحقيقية لكل متر مكعب مباع.

وقد برزت أهمية الدراسة في أنها تناولت أكبر مؤسسات المياه في الضفة الغربية من حيث تحليل التكلفة من واقع الميزانيات والحسابات الرسمية الموجودة لديها، وهذه المؤسسات هي بلدية نابلس، مصلحة مياه رام الله، سلطة مياه بيت لحم، بلدية الخليل.

ولقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى مكونات التكاليف السنوية للفترة (1995-1998) لكل مؤسسة مياه من عينة البحث، حيث أظهرت قوائم التكاليف العناصر الرئيسية المكونة لسعر المتر المكعب المباع من المياه، كما بينت كل قائمة المراحل الثلاث وهي مرحلة الإنتاج، ومرحلة البيع والتوزيع، ومرحلة التكاليف الإدارية، والتي شكلت التكاليف الإجمالية حيث تمت قسمتها على كميات المياه المباعة، لينتج لدينا ما يتحمله كل متر مكعب .

كما تعرضت الدراسة لكميات المياه المنتجة والمستهلكة والمباعة والفاقد لكل المؤسسات موضوع العينة في الأربع سنوات فترة الدراسة، مع إظهار نسبها من كميات المياه الموردة في كل سنة. وقد تطرقت الدراسة إلى تحليل مكونات التكاليف للمؤسسات سالفة الذكر والتي لم تبحث بشكل واف وتحليلي شامل، كما

تمت الإشارة إلى الإيرادات الأخرى التي تجنيها مؤسسات المياه عدا أثمان المياه وأجرة العدادات، وتألف مجتمع الدراسة من مؤسسات المياه في الضفة الغربية. كما بينت هذه الدراسة منحنيات التكاليف الإجمالية وتكاليف الإنتاج والتكاليف الإدارية ومنحنيات الفاقد والعجز ونسبه لعينة الدراسة. ومن أجل أن تحقق الدراسة أهدافها فلقد تم إعداد قوائم تكاليف قسمت إلى ثلاثة أقسام، تكاليف إنتاج وبيع وتوزيع وتكاليف إدارية، للمؤسسات موضوع العينة، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1. اختلاف تكلفة متر المكعب من المياه من سنة إلى أخرى في المؤسسة الواحدة ذات العلاقة، واختلاف التكلفة من مؤسسة إلى أخرى.
 2. تفاوت نسب كل من تكاليف الإنتاج وتكاليف البيع والتوزيع والتكاليف الإدارية من سنة إلى أخرى في كل من المؤسسات موضوع العينة.
 3. اختلاف كميات المياه المنتجة والمشتراة والمباعة والفاقد ونسبها من سنة إلى أخرى، واختلافها من مؤسسة إلى أخرى، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على تكلفة المتر المكعب المباع من المياه.
 4. عدم وجود مراجعة من قبل مؤسسات المياه للتعرفة السائدة والمطبقة فيها من فترة لأخرى، مع اختلاف متباين بين التعرفة المطبقة فيها وبين التكلفة الحقيقية للمتر المكعب من المياه.
- أظهرت الدراسة أن العلاقة طردية بين كمية المياه المشتراة وبين تكلفة المتر المكعب من المياه، وذلك بسبب تكلفة المياه المشتراة المرتفعة قياساً بتكلفة المياه المنتجة.

5. عدم فصل حسابات المياه في البلديات عن الأقسام والخدمات الأخرى يحد من قدرة العاملين في هذه المؤسسات على تحديد تكلفة المتر المكعب من جهة وإلى صعوبة تحديد الربح والخسارة من جهة أخرى، بغية تحديد التكلفة الحقيقية لكل متر مكعب.

6. عدم احتساب إلا استهلاك السنوي لموجودات البلديات بشكل عام وموجودات أقسام المياه بشكل خاص يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على تحديد التكلفة الحقيقية للمتر المكعب.
7. إن تجنب احتساب مخصص نهاية الخدمة وكذلك مخصص تكاليف الهبات والمساعدات لا يعطي الكلفة الحقيقية للمتر المباع لجمهور المشتركين .
8. إن وجود تكاليف مشتركة لقسم المياه مع الأقسام الأخرى وتداخل هذه الحسابات يحد من القدرة على تحديد التكلفة الحقيقية لكل متر مكعب في مؤسسات المياه الفلسطينية.
9. أن هناك بعض البلديات لا تقوم باحتساب ما تستهلكه من المياه هي والمؤسسات العامة الأخرى ، كذلك لا تحتسب تكلفة الكهرباء التي تستهلكها مضخات الآبار إذا كانت البلدية نفسها هي المزودة للطاقة الكهربائية.
10. أن التعرفة الحالية والمطبقة في كثير من مؤسسات المياه الفلسطينية لا تحقق العدالة والمساواة بين فئات المشتركين، وهنا لا بد من إجراء تحليل لفئات الاستهلاك من خلال نظام تقارير سنوي محوسب .
11. بينت الدراسة كفاءة مؤسسات العينة من حيث نسبة الفاقد والإيراد والتكلفة، كما بينت متوسط تكلفة المتر المكعب من عناصر التكاليف المكونة للمتر المكعب مع إمكانية تخفيض الفاقد بنسبة (50)% وما يطرأ إثر ذلك من تأثير على تكلفة المتر وعناصر التكاليف.
- كما تم إظهار كميات المياه المنتجة والمشتراة والموردة والمباعة والفاقد لمؤسسات العينة وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من (1995-1998).

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

أولاً: ضرورة تبني سلطة المياه الفلسطينية موضوع التعرفة وتحديد الكلفة وسعر البيع للمتر داخل مؤسسات المياه ، على اعتبار أن هذه

السلطة هي الجسم المهني المؤهل لإدارة هذه الخدمة في فلسطين
والمشرع الوحيد الذي يجب أن يمارس دوره بشكل أفضل .

ثانيا:

توجيه مؤسسات المياه نحو إنتاج المياه بدلا من الاستمرار في
شرائها، ويتم ذلك عبر حفر الابار أو زيادة إنتاجية الابار
الحالية، وذلك لأن تكلفة المتر المكعب المنتج أقل من تكلفة الشراء،
وظهر هذا واضحا في انخفاض تكلفة المتر المكعب في السنة
الأخيرة في بعض مؤسسات المياه التي توجهت نحو إنتاج المياه
بدلا من شرائها مثل بلدية نابلس، بيت لحم، مصلحة مياه رام
الله، عندما أتيح لها ذلك .

ثالثا:

ضرورة فصل أقسام المياه في البلديات عن الأقسام والخدمات
الأخرى ماليا مع بقاء تبعيتها الادارية ، وذلك توطئة للوصول إلى
التكلفة الحقيقية للمتر المكعب المنتج والمباع من المياه تمهيدا
لفرض التعرفة المناسبة على المشتركين.

رابعا:

ضرورة إدخال كل عناصر التكاليف واحتسابها، وعدم إغفال أي
منها والذي ينعكس على عدم قدرة مؤسسة المياه على تحديد
التكاليف الحقيقية للمتر المكعب من المياه سواء المنتج أو
المباع، مثال ذلك احتساب الاستهلاك السنوي ومخصص نهاية
الخدمة للموظفين العاملين في أقسام المياه.

خامسا:

تصميم نماذج للتكاليف في مؤسسات المياه تتيح للعاملين في قسم
المحاسبة المراجعة الدورية لحساب التكاليف بشكل دوري من واقع
سجلات الحسابات الفعلية، بغية معرفة ما تتحمله المؤسسة من تكلفة
لكل متر، وبالتالي تحديد سعره بشكل أفضل وتعديله حسب
مقتضيات الظروف.